وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 23 يوليو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع في إغلاق تداولات الأسبوع وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط الخام قرابة 2 بالمئة في إغلاق تداولات أمس الأول «الجمعة» لتسجل رابع مكاسب أسبوعية على التوالي مدعومة بالأدلة المتزايدة على نقص الإمدادات في الأشهر المقبلة وتصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا مما قد يلحق المزيد من الضرر بالإمدادات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.43 دولار أو 1.8 بالمئة لتبلغ عند التسوية 81.07 دولارا للبرميل، مع مكاسب أسبوعية بنحو 1.2 بالمئة، وأنهى خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.42 دولار، أو 1.9 ٪، مرتفعًا عند 77.07 دولارًا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ 25 أبريل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2 ٪ تقريبًا في الأسبوع.

وقال فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز جروب «بدأ سوق النفط في التسعير ببطء في أزمة العرض التي تلوح في الأفق»، وقال فلين «الإمدادات العالمية بدأت تتقلص وقد يتسارع ذلك بشكل كبير في الأسابيع المقبلة، وقد تؤثر مخاطر الحرب المتزايدة أيضا على الأسعار».

في وقت، ضربت روسيا منشآت لتصدير المواد الغذائية الأوكرانية لليوم الرابع على التوالي يوم الجمعة وتمارس الاستيلاء على السفن في البحر الأسود، في تصعيد للتوترات في المنطقة منذ انسحاب موسكو هذا الأسبوع من اتفاق الممر البحري الآمن بوساطة الأمم المتحدة.

وقال فلين إن إغلاق ممر الحبوب قد يضر بإمدادات الإيثانول والوقود الحيوي الممزوج بمنتجات النفط في وقت تتقلص فيه أسواق الحبوب العالمية بالفعل، مما قد يؤدي إلى استخدام المصافي لمزيد من النفط الخام.

وأضاف أن مصادرة السفن قد يزيد أيضا من مخاطر صادرات النفط والسلع الأخرى في المنطقة. وقال الكرملين يوم الجمعة إن تصرفات أوكرانيا «غير المتوقعة» تشكل خطرا على الشحن المدني في البحر الأسود، والوضع حول الصادرات الروسية يتطلب تحليلا.

وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة تراجعت الأسبوع الماضي وسط قفزة في صادرات الخام وزيادة استخدام المصافي. وفي وقت سابق يوم الاثنين، توقعت إدارة معلومات الطاقة أنه من المرجح أن ينخفض إنتاج النفط الصخري الأميركي والغاز في أغسطس للمرة الأولى هذا العام، مما زاد من المخاوف من شح الإمدادات.

من ناحية أخرى، قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأميركية خفضت هذا الأسبوع عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع الثاني على التوالي بما في ذلك أكبر خفض لمنصة النفط منذ أوائل يونيو.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ستة إلى 669 في الأسبوع المنتهي في 21 يوليو، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022، كانت تلك أيضًا المرة الحادية عشرة خلال الـ 12 أسبوعًا الماضية التي يقطع فيها عمال الحفر الحفارات.

وانخفض عدد منصات النفط الأميركية بواقع سبعة إلى 530 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022، في حين انخفض عدد منصات الغاز بواقع اثنين إلى 131. وقالت شركة بيكر هيوز إن المنقبين قطعوا أربع منصات في بيرميان في غرب تكساس وشرق نيومكسيكو، أكبر تشكيل للنفط الصخري في البلاد، وبذلك انخفض الإجمالي إلى 333 منصة، وقاموا أيضًا بقطع حفارتين في إيجل فورد، وبذلك انخفض إجمالي حوض النفط الصخري في جنوب تكساس إلى 57 منصة، وهذا هو الأدنى في كلا الحوضين منذ أبريل 2022.

وقال مزود البيانات إنفيروس، الذي ينشر بيانات عدد الحفارات الخاصة به، إن عمال الحفر أضافوا خمس حفارات في الأسبوع المنتهي في 19 يوليو، مما رفع العدد الإجمالي إلى 733، ومع ذلك، ظل العدد الإجمالي

منخفضًا بنحو سبع منصات في الشهر الماضي وانخفض بنسبة 15 ٪ على أساس سنوي.

وحذرت شركة بيكر هيوز ومنافستها هاليبرتون هذا الأسبوع من ضعف نشاط النفط الصخري في الولايات المتحدة حيث فرض المنتجون قيودًا صارمة على الإنفاق منذ ركود عام 2020 وبسبب تراجع أسعار النفط والغاز.

وتراجعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 4 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها نحو 7 ٪ في 2022، وفي غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 40 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 ٪ العام الماضي.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها الشهري عن إنتاجية الحفر هذا الأسبوع إن إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة سينخفض في أغسطس للمرة الأولى منذ ديسمبر.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن الإجراءات الحالية التي تتخذها أوبك + لدعم سوق النفط كافية في الوقت الحالي وإن المجموعة «ليست سوى مكالمة هاتفية» إذا كانت هناك حاجة إلى أي خطوات أخرى.

وكشفت السلطات الصينية النقاب عن خطط للمساعدة في تعزيز مبيعات السيارات والإلكترونيات، وهي خطوة رحب بها المستثمرون على أمل أن تنعش اقتصاد البلاد الراكد. وقال روب هاوورث، كبير محللي الاستثمار في يو إس بانك أسيت مانجمنت، إن استطلاعات الرأي الأولية لمديري المشتريات من ستاندرد آند بورز جلوبال ستكون الأسبوع المقبل أساسية للمستثمرين الذين يحاولون فهم الطلب العالمي المتغير.

وعلى أساس شهري، ارتفع النفط الخام بنحو 9 ٪ في يوليو بعد مكاسب يونيو بنسبة 4 ٪، وتأتي الزيادة في الأسعار وسط التصريحات السعودية والروسية بشأن تخفيضات الإنتاج - مليون برميل إضافي يوميًا لكل من المملكة ونصف مليون برميل يوميًا تعهدت بها موسكو - بالإضافة إلى تراجع بيانات التضخم التي أشارت إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيكون أقل عدوانية مع ارتفاع أسعار الفائدة.

وقد يتماسك خام غرب تكساس الوسيط تحت 77 دولارًا الأسبوع المقبل، وعلى الرغم من هذه المكاسب، واجه السوق مشكلة في الوصول إلى ما هو أبعد من هدف أوبك البالغ 80 دولارًا وما فوق بسبب بيانات النمو الكئيبة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، والطلب غير المنتظم على البنزين في أكبر مستهلك للنفط في الولايات المتحدة - على الرغم من ظهور السفر الصيفي، والذي عادة ما ينتج عنه استخدام مفرط للوقود.

وقال إد مويا، المحلل في منصة أواندا للتداول عبر الإنترنت: «في الأسبوع المقبل، سيتعين على تجار الطاقة الانتباه إلى قراءات مؤشر مديري المشتريات العالمية، وحفنة من أرباح شركات الطاقة الكبرى، ونقاط بيانات المخزون الأسبوعية القياسية وبعض مؤتمرات الطاقة التي يمكن أن توفر بعض الرؤى للتحولات المستقبلية مع العرض والطلب».

إلى ذلك ومع انخفاض كمية النفط الخام في الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للولايات المتحدة الآن إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود، فإن احتمالية تجديد الاحتياطيات قد تكون مهمة شاقة وفقًا للبعض، ومنخفضة للآخرين. ويرى المحللون ان احتياطي البترول الاستراتيجي ليس فارغًا، على عكس العناوين المبالغة بها التي أساءت عرض الحالة الحالية لمخزونات النفط في حالات الطوارئ في البلاد.

ولكن من الواضح إن كمية النفط الخام في مخزونات الطوارئ هي الأدنى منذ عام 1983، وقد يستغرق الأمر عقودًا لإعادة كل ذلك. وتأتي الصعوبات مع إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي حينما بدأت إدارة بايدن عملية بيع 180 مليون برميل من النفط الخام. وتبعت المبيعات الإضافية التي تم تفويضها بالفعل من قبل الكونجرس بعد ذلك بوقت قصير، مما رفع إجمالي عدد البراميل المباعة من احتياطي البترول الاستراتيجي منذ تولى الرئيس بايدن منصبه إلى 291 مليون برميل.

لكن، مشكلة إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي إلى ما يقرب من 300 مليون برميل متعددة الأوجه. أولاً، لا تزال أسعار النفط أعلى قليلاً من المستوى الذي قالت إدارة بايدن إنه سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات شراء. وتدعو معظم التوقعات قصيرة المدى إلى رفع الأسعار بدلاً من ذلك، لذا فإن احتمالية انخفاض الأسعار إلى تلك المستويات قريبًا لا يُقدر أنها أمر مؤكد.

ثانياً، أن 300 مليون برميل بتكلفة 70 دولاراً للبرميل ستكلف 21 مليار دولار للنفط وحده، الآن، وستجادل الإدارة بأنه منذ أن ألغت المبيعات التي فرضها الكونجرس والتي دعت إلى بيع 147 مليون برميل أخرى من النفط الخام من احتياطي البترول الاستراتيجي، ينبغي اعتبارها قد استبدلت بالفعل 147 مليون برميل، ولم يتبق سوى 144 مليونًا للشراء بتكلفة دنيا قدرها 10.8 مليارات دولار مع 70 دولارًا للنفط.

علاوة على ذلك، أدى هذا الإلغاء إلى سحب الكونجرس 12.5 مليار دولار من وزارة الطاقة التي كان من المقرر استخدامها لإعادة شراء النفط الخام، مما ترك 4.3 مليارات دولار فقط من النقد المتاح للشراء، ومع ذلك، فإن الإدارة على ثقة من أنها ستعيد ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، على الرغم من أن التوقيت المتوقع لعمليات إعادة الشراء يعتمد كليًا على من يتكلم في الإدارة.

وهناك أولئك الذين يجادلون بأن الولايات المتحدة قد لا تحتاج إلى هذا النفط على أي حال. لكن، عندما تم إنشاء احتياطي البترول الاستراتيجي لأول مرة، وجدت الولايات المتحدة نفسها في أزمة طاقة، حيث امتنع منتجو النفط في الشرق الأوسط عن النفط الخام من الولايات المتحدة، التي كانت تنتج 8.4 ملايين برميل من النفط يوميًا، بينما تستورد 4.1 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

واليوم، وصل صافي واردات الولايات المتحدة إلى 1.3 مليون برميل يوميًا، بينما تنتج أكثر من 12 مليون برميل يوميًا، وقد يجادل البعض بأن احتياطي البترول الاستراتيجي، على الرغم من أنه لا يزال بالتأكيد ميزة أمان مفيدة للتغلب على صدمات الإمداد مثل الكوارث الطبيعية، فقد بعضًا على الأقل من خصائصه المناخية.

ومع ذلك، ليست كل درجات النفط الخام متساوية، وبينما تعد الولايات المتحدة مستورداً صافياً للمنتجات البترولية، لا تزال البلاد تستورد 6.3 ملايين برميل من النفط الخام كل يوم، ولا تزال صدمات الإمداد العالمية قادرة على وضع الولايات المتحدة في موقف صعب.

وفي ديسمبر الماضي، أعلنت إدارة بايدن عن خطط لإجراء أول عملية إعادة شراء، وأصدرت طلبًا لشراء 3 ملايين برميل من الخام الحامض، وكان من المقرر منح العقود في يناير 2023، وكان خام غرب تكساس

الوسيط يتداول عند 74 دولارًا في ذلك الوقت، وتم إلغاء الشراء في النهاية، حيث قالت الإدارة إنها لم تحصل على عروض تفي بشروطها الخاصة بالسعر أو الجودة، وأثارت هذه الخطوة النقاد الذين زعموا أن الإدارة لم تكن تبحث بجدية عن تجديد ما باعته.

لكن في يونيو من هذا العام، أعلنت وزارة الطاقة أنه تم منح عقود لشراء 3 ملايين برميل من الخام الأميركي المنتج من احتياطي البترول الاستراتيجي، بينما أعلنت عن طلب لشراء 3.1 ملايين برميل أخرى في سبتمبر، ولكن بمعدل 6 - 9 ملايين برميل في السنة، سيستغرق الأمر ما بين 33 و50 عامًا لتجديد 300 مليون برميل تم بيعها.

وتحتاج الولايات المتحدة إلى احتياطي البترول الاستراتيجي كشبكة أمان أقل مما كانت عليه في السبعينيات، وقد لا تكون أسعار النفط الخام منخفضة بما يكفي مرة أخرى لإغراء الحكومة للشراء، وحتى إذا كانت الحكومة ترغب في التجديد بشكل جدي، فمن المحتمل أن تستغرق عقودًا لإعادة الملء، وتشير كل هذه العوامل إلى احتمالية بقاء احتياطي البترول الاستراتيجي فارغًا لعقود قادمة، إن لم يكن إلى الأبد.

ترجيح استمرار تمديد إعفاء العراق لمواصلة استيراد إمدادات الطاقة الإيرانية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لا يـزال اتفـاق النفـط مقابـل الغاز بين إيران والعراق غير واضح، لكن نوع النفط الخام الذي قيل إن العراق وافـق علـى تقديمه لإيران عنصر مهم في الاتفاقية، بحسـب تحليل سـوق النفط اليومي لشـركة إينرجي أوتلوك إدفايزرز الأمريكية الاستشـارية. ومن المرجح أن تسـتمر الولايات المتحدة في تمديد إعفاءاتها إلى العراق لمواصلة استيراد إمدادات الطاقة الإيرانية، لكنها ستشدد الخناق على قضايا أخرى، مثل تحويلات العملـة الأمريكية من العراق إلى إيران.

ومشـاريع اسـتحواذ العراق على الغاز لا تعني أن بغداد سـتكون قادرة على قطع وارداتها من إيران. ويحتاج العراق إلى إمدادات الطاقة الإيرانية لسنوات مقبلة. وأبقت التطورات الأخيرة المتعلقة بالطاقة العراق في العناوين الرئيسـية. وشـملت هذه مسـألة تحويل مدفوعات العراق لواردات الغاز من إيران وسـط العقوبات الأمريكية وصفقة ضخمة مع شركة توتال إنرجيز الفرنسية تتضمن مشروعًا مهمًا لاستعادة الغاز المحترق في بعض حقول النفط وتزويد محطات الطاقة بالغاز المعالج.

وحـول مزيـد مـن التفاصيل المحيطة بكلتا القضيتيـن لفهم التأثير على قطاع الطاقة فـي العراق، وكذلك على السـوق، بررت شـركة إينرجي أوتلوك إدفايزرز، بأنه واعتبارًا من عام 2021، احتلت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العراق المرتبة الثانية عشرة في العالم بحوالي 131 تريليون قدم مكعب، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ومع ذلك، لم تتمكن البلاد من تطوير حقول الغاز الرئيسية غير المصاحبة، مثل حقل عكاس في محافظة الأنبار الغربية، ولا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات الغاز عبر الأنابيب من إيران المجاورة. وحقل عكاس هو أكبر حقل غير مصاحب في العراق ويمكن أن ينتج 400 مليون قدم مكعب يومياً. وكان من المفترض

أن تقوم شركة سينوبك الصينية بتطوير حقل غاز آخر، «المنصورية في محافظة ديالى» لكن ورد أن المشروع واجه خلافات تعاقدية.

ووسط التأخيرات في تطوير موارد الغاز الطبيعي الخاصة به، كان العراق يهدر كميات هائلة من الغاز المصاحب، لا سيما في حقول النفط العملاقة في المنطقة الجنوبية، والتي يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء، وكذلك لإنتاج الأسمدة والإسمنت. وكان العراق ثاني أسوأ دولة في العالم من حيث حرق الغاز بعد روسيا حيث حرق حوالي 17.37 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي، وفقًا للبنك الدولي، الذي أظهرت أرقامه أن العراق كان ثاني أسوأ دولة في العالم من حيث حرق الغاز منذ 2016 على الأقل.

وفي مايو، قال رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني في مؤتمر في بغداد: إن بلاده تحرق 1200 مليون قدم مكعب في اليوم من الغاز، وفي نفس الوقت تستورد 1000 مليون قدم مكعب في اليوم من إيران، مما يكلف الحكومة ما لا يقل عن 4 مليارات دولار في السنة. ونقلت إنيرجي إنتليجنس عن السوداني قوله: «نحرق الأموال بشكل يومي».

وتضررت البنية التحتية للطاقة في العراق بشدة حيث فقد قطاع الطاقة آلاف الميجاوات بسبب تدمير الوحدات وخطوط النقل. ومع ذلك، فإن فشل العراق في استخدام الغاز المصاحب، يُعزى أيضًا إلى حقيقة أنه عندما وقعت البلاد عقودًا في عامي 2009 و2010 مع شركات النفط الكبرى لتطوير حقولها النفطية، فإن هذه الشركات «لم يكن عليها التزام قانوني» لبناء المرافق المطلوبة لالتقاط الغاز المصاحب أثناء إنتاج النفط الخام.

ولتلبية احتياجاته المحلية، يستورد العراق الغاز من إيران منذ عام 2017 عبر خطي أنابيب. وعلى الرغم من أن احتياجاته من الغاز يمكن أن تصل إلى 60 مليون متر مكعب يوميًا، إلا أن العراق لم يتلق كميات كاملة من إيران بسبب مشاكل فنية، والطلب المحلي الإيراني، ومشاكل المدفوعات بسبب العقوبات الأمريكية.

وأدت العقوبات الأمريكية على إيران إلى تعقيد واردات العراق من الطاقة، والتي تشمل الكهرباء بالإضافة إلى الغاز. وتجدد واشنطن إعفاءاتها للعراق لمواصلة استيراد الإمدادات الإيرانية منذ عام 2019. وتدفع

الحكومة العراقية مشترياتها من إيران عن طريق تحويل الأموال إلى حسابات إيرانية في مصرف التجارة العراقي، لكن طهران لا تستطيع سحبها.

أذونات منفصلة من واشنطن

وطلبت بغداد في بعض المناسبات أذونات منفصلة من واشنطن لتحويل الأموال نيابة عن إيران إلى أطراف ثالثة، وباليورو، في الغالب للأغراض الإنسانية والغذاء والاحتياجات الأخرى المسموح بها. ومع ذلك، تحتاج إيران إلى الوصول المباشر إلى الأصول التي لا تزال مجمدة في المصرف العراقي للتجارة.

وعندما فقدت الشبكة الكهربائية المتهالكة في العراق 5000 ميغاواط في وقت سابق من هذا الشهر بسبب انخفاض إمدادات الغاز من إيران، ألقت بغداد باللوم في التخفيض على العقوبات الأمريكية التي تمنع تحويل الأموال إلى إيران. ووسط النقص المعتاد والحاد في الكهرباء في العراق خلال الصيف، توصلت بغداد وطهران إلى اتفاق مقايضة الأسبوع الماضي يدفع العراق بموجبه ثمن الغاز الإيراني ببعض كميات النفط الخام وزيت الوقود.

وفي 19 يوليو، نقلت أرغوس ميديا عن مصدر قوله: إنه مقابل أحجام الغاز، سيزود العراق إيران بمليوني طن من زيت الوقود عالي الكبريت و30 ألف برميل يوميًا من نفط «القيارة» الخام. ويتم تشغيل زيت الوقود العراقي بشكل مباشر ويمكن تكريره بشكل أكبر عن طريق بعض المصافي المعقدة للحصول على منتجات قيمة.

وعادة ما تشتري المصافي في آسيا هذا النوع من زيت الوقود، أما نفط «القيارة» فهو ثقيل وعالي الكبريت. وواجهت الهيئة العامة لتسويق النفط العراقية (سومو) صعوبات في السنوات الماضية في تسويق هذا النوع من النفط الخام، وكان العراق ينقل في الغالب خام القيارة بالشاحنات من محافظة نينوى وصولاً إلى البصرة للتصدير، وهي عملية مكلفة. ويتم تشغيل حقل القيارة النفطي من قبل شركة سونانغول الأنغولية.

ولاتزال اتفاقية الغاز مقابل النفط مبهمة، ويبدو أنها وسيلة للضغط على واشنطن لتخفيف القيود على مدفوعات العراق لإيران. وكانت بغداد تحاول إقناع الولايات المتحدة بأنها جادة في الاستثمار في مشاريع احتجاز الغاز لتقليل اعتمادها على إيران، وبهذه الطريقة يمكن التأكد من أن الإعفاءات الأمريكية ستستمر في التمديد.

وذكرت مصادر أن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين «وقع على إعفاء للأمن القومي لمدة 120 يومًا يسمح للعراق بإيداع مثل هذه المدفوعات في بنوك غير عراقية في دولة ثالثة بدلاً من حسابات مقيدة في العراق». ومع ذلك، في اليوم نفسه، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن واشنطن «منعت 14 مصرفاً عراقياً من إجراء معاملات بالدولار» في محاولة للحد من تحويلات العملة الأمريكية إلى إيران، في إشارة إلى أن الولايات المتحدة تخفف الخناق على واردات الغاز الإيراني لكنها تضييق الخناق على التعاملات الدولارية مع إيران.

من بين أحدث مشاريع التقاط الغاز، مشروع مدرج في المشروع المتكامل لنمو الغاز الضخم الذي تم توقيعه مؤخرًا والذي طال انتظاره مع توتال إنرجيز. وستستثمر الشركة الفرنسية وشركاؤها في المشروع الذي تبلغ قيمته 27 مليار دولار (شركة نفط البصرة وقطر إنرجي) لاستخراج الغاز المحترق في ثلاثة حقول نفطية لتزويد الغاز لمحطات توليد الطاقة.

ومع ذلك، فإن هذا المشروع إلى جانب المبادرات الأخرى سيتطلب سنوات ليتم تنفيذها. وفي الآونة الأخيرة، تمكنت شركة غاز البصرة التي تقودها شركة شل من بدء مشروع تأخر طويلاً بقيمة 3 مليارات دولار لتقليل الكميات الكبيرة من الغاز المصاحب المشتعل في المنطقة الجنوبية، وفقًا لمعلومات الطاقة.

علاوة على ذلك، يحتاج العراق إلى موازنة أولوياته. وكانت الدولة قد أعلنت في مناسبات مختلفة أن لديها خططًا، وإن كانت طموحة في ظل الظروف الحالية للبنية التحتية النفطية، لزيادة إنتاج النفط بما يصل إلى 7 ملايين برميل يوميًا. لكن أي زيادة كبيرة ستزيد من إنتاج الغاز المصاحب. لهذا السبب، يجب وضع خطة واضحة لالتقاط كميات جديدة وعدم إعطاء الأولوية فقط لإنتاج النفط على غرار ما حدث في السنوات الماضية.

وعلى الرغم من الاهتمام الإعلامي الذي أولي لصفقة العراق مع شركة توتال إنرجيز، لا يزال من السابق لأوانه تقييم نجاحها. في غضون ذلك، فيما يتعلق بالإعفاءات الأمريكية للعراق لمواصلة استيراد إمدادات الطاقة الإيرانية، وتعقيدات الدفع، لا يتوقع أن تؤدي هذه المشكلة إلى عدم الاستقرار في ثاني أكبر منتج لمنظمة أوبك.

في وقت، سجلت صادرات إيران من النفط الخام وإنتاجها النفطي ارتفاعات جديدة في عام 2023 رغم العقوبات الأمريكية. ومن المقرر أيضاً أن تزيد روسيا صادراتها من وقود الديزل وزيت الغاز المنقول بحراً هذا الشهر، مما يفوق تخفيضات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، بما في ذلك موسكو نفسها.

وكانت العراق تتعرض لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة لفطم نفسه عن واردات الكهرباء والغاز من إيران، التي تخضع لعقوبات أمريكية منذ عام 2018. وتمنح الإدارة الأمريكية العراق إعفاءات منذ 2018 لمواصلة استيراد الطاقة الإيرانية. ومنحت وزارة الخارجية الأمريكية إعفاءً آخر من العقوبات، يسمح للعراق باستيراد الكهرباء الإيرانية في الوقت الذي تكافح فيه الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي ونقص القدرة المحلية.

وأدى تقطع إمدادات الغاز والكهرباء الإيرانية إلى نقص واسع النطاق في العراق هذا الصيف، عندما ارتفعت درجة الحرارة إلى 50 درجة مئوية، خاصة في الجنوب. ومما يزيد الانقطاع في إيران الصعوبة التي يواجهها العراق في دفع مستحقات بمليارات الدولارات لطهران التي ضربتها العقوبات، مما يعقد قدرة بغداد على تسوية متأخراتها دون التهديد بتداعيات مالية.

وحول معضلة حرق الغاز، على الرغم من الإمداد المتقطع والضغط الأمريكي، من غير المرجح أن يتراجع اعتماد العراق المفرط على واردات الطاقة الإيرانية، في ظل التأخيرات في التقاط الغاز المشتعل لتوليد الطاقة، والذي يعتمد أساسًا على الغاز.

أيضاً يسعى العراق لاستيراد الطاقة من الأردن وتركيا والسعودية وشبكة دول مجلس التعاون الخليجي.

كمـا وقـع العراق اتفاقيات للطاقة المتجددة مع توتال للهندسـة، ومصـدر، ذراع الطاقة المتجددة لصندوق الثروة السـيادية في أبو ظبي.

«أويل برايس»: توقعات صعودية حذرة لتجار النفط مع قوة الدولار والمضاربة على رفع الفائدة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

سجل النفط الخام مكاسب أسبوعية للأسبوع الرابع، وسط انخفاض أحجام التداول في الصيف، وإشارات مؤقتة بأن الأسواق العالمية تضيق، حيث كسب خام برنت 1.8 في المائة والخام الأمريكي 2 في المائة نتيجة نقص الإمدادات المتأثرة بتصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن روسيا أظهرت مؤشرات على تقليص صادرات الخام ضمن اتفاق تحالف «أوبك +» للمساعدة في تحقيق التوازن في الأسواق العالمية، كما كثفت الصين - أكبر مستورد للخام في العالم - جهودها لتعزيز انتعاشها الاقتصادي الضعيف.

وذكر التقرير الصادر أمس، أن النفط تأثر بمعنويات السوق الأوسع بسبب تضاؤل السيولة، حيث في الأغلب ما تنخفض أحجام النفط الخام خلال فترة العطلة الصيفية في وقت استقر فيه الخام الأمريكي بالقرب من 77 دولارا للبرميل في ختام الأسبوع.

ولفت إلى ارتفاع سعر النفط الخام منذ أواخر حزيران (يونيو) الماضي وسط إشارات إلى أن السوق تضيق، لكنه لا يزال منخفضا طوال العام، موضحا أن البيانات الاقتصادية الصينية الأخيرة لفتت إلى أن الانتعاش لا يزال ضعيفا ويستمر في الضغط على الطلب على النفط.

ولا تزال السياسة النقدية المتشددة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تلقي بثقلها على توقعات الطلب مع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق هذا الشهر، حيث تنامت احتمالات مزيد من الارتفاع بشكل طفيف، بعد أن أشارت بيانات مطالبات البطالة الأولية الصادرة الخميس إلى استمرار قوة سوق العمل.

ويشير تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي إلى أن أسعار النفط تسير في المسار الصحيح وحققت مكاسب أسبوعية طفيفة، حيث تنمو توقعات التجار بحذر في الاتجاه الصعودي على الرغم من قوة الدولار والمضاربة على رفع سعر الفائدة مرة أخرى من بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وذكر أن الأسبوع الماضي شهد التجديد الأول لمخزون احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي منذ أكثر من أسبوعين مع حدوث انخفاض آخر في مخزونات النفط أسبوعا بعد أسبوع، حيث تراقب السوق المؤشرات

الصعودية من قبل الدولار الأمريكي القوي والتكهنات المتزايدة حول اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل.

وأشار إلى بقاء خام برنت عند 80 دولارا للبرميل بينما يحوم خام غرب تكساس الوسيط أعلى قليلا من 76 دولارا للبرميل، لافتا إلى أن الولايات المتحدة تحظر مبيعات الاحتياطي الاستراتيجي للصين، حيث صوت مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية ساحقة (85-14) لمصلحة تعديل قانون الدفاع السنوي الذي من شأنه حظر صادرات احتياطيات البترول الاستراتيجية إلى الصين على الرغم من أنه في العام الماضي تم بيع مليوني برميل فقط للمشترين الصينيين وهو جزء ضئيل مقارنة بمبيعات النفط الخام العادية.

وعلى صعيد آخر، ذكر تقرير «وورلد أويل» أن زيادة الإنتاج من الأراضي الفيدرالية الأمريكية يعد أمرا بالغ الأهمية لتلبية الطلب المتزايد على طاقة موثوقة وبأسعار معقولة مع تقليل الانبعاثات.

وأضاف أنه في خضم أزمة الطاقة العالمية هناك حاجة إلى إزالة الحواجز أمام إنتاج الطاقة في المستقبل ومعالجة عدم اليقين بالنسبة للمنتجين ومنع تثبيط الاستثمار في النفط والغاز الطبيعي خاصة أن الإدارة الأمريكية عملت مرارا وتكرارا على تقييد تطوير الطاقة التقليدية.

وأشار التقرير إلى أنه من المهم زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والنفط في الولايات المتحدة، حيث يعتقد 90 في المائة من المواطنين أن ذلك سيساعد في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، منوها إلى أن جميع قطاعات صناعة الغاز الطبيعي والنفط في أمريكا تدعم ما يقرب من 11 مليون وظيفة في الولايات المتحدة وذلك بالتوازي مع العمل على تسريع التقدم البيئي والسلامة من خلال تعزيز التقنيات الجديدة، حيث تم تطوير أكثر من 800 معيار لتعزيز السلامة التشغيلية والبيئية والكفاءة والاستدامة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، في ختام الأسبوع الماضي.. ارتفعت أسعار النفط بأكثر من دولار للبرميل الجمعة مدعومة بتزايد الأدلة على نقص الإمدادات في الأشهر المقبلة واحتدام الصراع بين روسيا وأوكرانيا الذي من شأنه أن يؤدي لاستمرار تراجع الإمدادات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.43 دولار أو 1.8 في المائة، لتبلغ عند التسوية 81.07 دولار للبرميل مع مكاسب أسبوعية بنحو 1.2 في المائة أنهى خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.42 دولار أو 1.9 في المائة، مرتفعا عند 77.07 دولارا للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ 25 نيسان (أبريل). وارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 2 في المائة، تقريبا في الأسبوع.

وقال فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز جروب «بدأت الإمدادات العالمية في التراجع وقد يتسارع ذلك بصورة كبيرة في الأسابيع المقبلة. قد تتأثر الأسعار، أيضا بالمخاطر المتزايدة التي تنذر بنشوب حرب».

وواصلت روسيا قصف منشآت تصدير المواد الغذائية الأوكرانية لليوم الرابع على التوالي الجمعة واستولت على سفن في البحر الأسود، في تصعيد للصراع في المنطقة منذ انسحاب موسكو هذا الأسبوع من اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود الذي توسطت فيه الأمم المتحدة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأربعاء أن مخزونات النفط الخام تقلصت وسط قفزة في صادرات الخام وزيادة استخدام المصافي. في غضون ذلك، رحب المستثمرون بإجراءات التحفيز الاقتصادي التي ترمي إلى دعم الاقتصاد الراكد في الصين.

وتشير البيانات الواردة من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم إلى أن هدف النمو السنوي للحكومة البالغ 5 في المائة، لن يتحقق.

انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ست هذا الأسبوع.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 669 هذا الأسبوع، كما انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 406 حفارات مقارنة بعدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

ولفت إلى انخفاض عدد حفارات النفط سبعة هذا الأسبوع إلى 530، بانخفاض 91 حتى الآن في 2023 وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار اثنين إلى 131 بفقدان 25 حفار غاز نشط منذ بداية العام كما اكتسبت منصات متنوعة ثلاث منصات هذا الأسبوع.

وأفاد بانخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار أربعة إلى 16 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي، كما انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار اثنين وهو الآن أقل بـ13 من هذا الوقت من العام الماضي.

ونوه إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتة عند 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 14 تموز (يوليو) - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية – بزيادة قدرها 100 ألف برميل يوميا فقط من بداية العام، حيث ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن بمقدار 400 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

الهند: ردود مشجعة لاقتراح بناء شبكة عابرة للحدود لتعزيز أمن الطاقة

الاقتصادية

قال رئيس الوزراء الهندي نارييندرا مودي أمس إن بلاده تلقت ردودا «مشجعة» من دول أخرى على اقتراحها بناء شبكة عابرة للحدود لتعزيز أمن الطاقة.

ووفقا لـ»رويترز»، قال مودي لوزراء الطاقة في مجموعة العشرين «نروج لهذا التعاون ذي المنفعة المتبادلة مع الدول المجاورة في هذه المنطقة. ويمكنني القول: إننا نرى نتائج مشجعة».

من جانبه أكد سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي أمس، إن تحالف أوبك + يتخذ ما يكفي من إجراءات من أجل استقرار سوق النفط.

وأضاف في تصريحات عن التحالف الذي يضخ نحو 40 في المائة من الخام العالمي «إن دور أوبك + محوري في إدارة سوق الطاقة من أجل مصالح كلا المنتجين والمستهلكين»، وفقا لـ»رويترز».

وقال في اجتماع لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين في الهند «أعتقد أن ما نقوم به في أوبك + كاف ونتعامل مع مسألة العرض والطلب. نقوم بذلك نيابة عن جميع المنتجين في العالم ولمصلحة إيجاد توازن بين العرض والطلب لجميع المستهلكين أيضا».

ويضخ تحالف أوبك +، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء نحو 40 في المائة من النفط الخام حول العالم. ويعمل على توازن العرض والطلب منذ أواخر 2022 في مسعى لدعم السوق.

وفي أحدث اجتماع حول السياسات الذي عقد في حزيران (يونيو)، اتفق تحالف أوبك+ على الاستمرار في الحد من الإنتاج حتى 2024 وتعهدت السعودية بخفض طوعي للإنتاج في تموز (يوليو) الحالي، وهو الخفض الذي مددته حتى الشهر المقبل.

وتلقت أسعار النفط بعض الدعم بعد ظهور أدلة على توازن الأسواق مع تداول خام برنت فوق 80 دولارا للبرميل أمس، مرتفعا من 71 دولارا تقريبا الذي سجله في أواخر يونيو.

وسيعقد تحالف أوبك+ اجتماعه المقبل للسياسات في تشرين الثاني (نوفمبر)، لكن لجنة من الوزراء الرئيسين ستعقد اجتماعا في الرابع من آب (أغسطس) لمراجعة حالة السوق.

وقال الوزير الإماراتي في تصريحات منفصلة أمس الأول، إنه غير قلق بشأن الطلب على النفط ووصف

الاستثمار المحدود بأنه التحدي الأكبر.. نعلم مدى تكلفة الاستثمار، ولا يستثمر ويعزز قدرته إلا قلة من الدول». وأضاف الوزير أن سيجري تطوير آلية مراقبة الإنتاج الروسي مع أوبك.

من جهته، قال فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية أمس، إن الوكالة ستراجع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بناء على توقعات النمو الاقتصادي في الصين وبعض الدول الأخرى.

وجدد التأكيد على أن وجهة نظر الوكالة تميل إلى توقعات بأن تشهد أسواق النفط تراجعا في النصف الثاني من هذا العام، وفقا لـ»رويترز».

وقال بيرول لصحافيين خلال اجتماع لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين في الهند أمس، إن مراجعة توقعات الطلب «تعتمد إلى حد كبير على النمو في دول كثيرة في النصف الثاني من العام، لكن بشكل أساسي على توقعات النمو في الصين». وردا على سؤال عن سبل حدوث مزيد من الخفض في توقعات الطلب، قال «نعم لكن هناك احتمالا أيضا للمراجعة بالرفع، لذا سنرى كيف ستبدو التوقعات الخاصة بالاقتصاد الصيني».

وارتفعت صادرت الصين من البنزين في يونيو الماضي، بسبب زيادة معدلات معالجة النفط وجاذبية هوامش تصدير الوقود.

وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك في الصين، ارتفاع تدفقات وقود السيارات إلى الخارج بنسبة 31 في المائة في يونيو الماضي، مقارنة بـ2022، بحسب وكالة بلومبيرج للأنباء. وعلى أساس سنوي، ارتفعت صادرات البنزين منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 11 في المائة. وتمثل زيادة صادرات البنزين خبرا سارا لبكين، حيث تبحث عن سبل لتعويض تعثر قطاع العقارات وارتفاع ديون الحكومة المحلية.

اتحاد الصناعة الألمانية: وقف استخدام طاقة الفحم في خطر .. خفض أسعار الكهرباء ضرورة

الاقتصادية

طالب بيتر أدريان رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية، بـ «مراجعة سياسة الطاقة» التي تنتهجها الحكومة الألمانية، مشيرا إلى أن وقف استخدام طاقة الفحم في خطر.

ونقلت صحيفة «فيلت آم زونتاج» الألمانية اليوم، مقتطفات من خطاب لأدريان لقادة اتحاد غرف التجارة والصناعة، جاء فيه أنه حتى الآن لم يتم سوى تحديد لمواعيد التخلص التدريجي من تكنولوجيا قديمة، بينما لا تزال خطط البدء في تكنولوجيا جديدة «بعيدة عن التنفيذ المحدد».

وأضاف أدريان أنه إذا استمرت الأوساط السياسية على هذا النهج، سيكون هناك «احتمال كبير بأن تواصل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم عملها لفترة أطول بكثير مما تقرر أخيرا وأن تخفق ألمانيا في تحقيق الأهداف المناخية».

وجدد رئيس الاتحاد مطالبه بخفض أسعار الكهرباء بشكل دائم. وكتب في الخطاب: «لا نزال نعاني من حقيقة أن أسعار الطاقة في ألمانيا مرتفعة للغاية مقارنة بدول أخرى». سعر الكهرباء الصناعية الذي اقترحه وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك يساعد فقط إلى قدر محدود، موضحا أن التكاليف المرتفعة لا تؤثر فقط في الصناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بل أيضا على جميع الشركات متوسطة الحجم، مطالبا الحكومة الألمانية بخفض ضريبة الكهرباء إلى الحد الأدنى الأوروبي.

شدد وزير الاقتصاد وحماية المناخ الألماني روبرت هابيك على أهمية توسيع إنتاج الطاقة المتجددة، وذلك خلال اجتماع عقد بالهند لوزراء الطاقة في مجموعة العشرين لكبرى الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.

وقال هابيك في مدينة جوا الهندية، أمس، إن هذه مسألة تتعلق بأمن الطاقة، وأدان هابيك بشدة الحرب الروسية في أوكرانيا. تجدر الإشارة إلى أن روسيا عضو في مجموعة العشرين التي تترأسها الهند هذا العام. وذكرت مصادر من الوفد الألماني أن تمثيل روسيا جاء عبر رئيس قسم من وزارة الطاقة، كما شارك نائب وزير الطاقة الروسي عبر تقنية الفيديو. كما حث المستشار الألماني أولاف شولتس الصين من قبل على ممارسة المزيد من النفوذ على روسيا من أجل إنهاء الحرب. وقال هابيك خلال الاجتماع إن أوروبا، بشكل خاص، كان عليها أن تعلم العام الماضي أن روسيا تستخدم الطاقة كسلاح، مضيفا أنه تم خفض شحنات

الغاز ثم إيقافها من أجل إحداث نقص في الغاز في ألمانيا وأوروبا، مؤكدا أن هذا لم يفلح.

وأوضح الوزير أن أوروبا وألمانيا شعرتا بما تعنيه التبعيات الأحفورية لطرف واحد، وبالتالي فإن الطاقة المتجددة هي أكثر بكثير من مجرد مسألة حماية المناخ، بل مسألة تتعلق بأمن الطاقة والأمن الاقتصادي.

وفشلت دول مجموعة العشرين في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تسريع التوسع في الطاقة المتجددة.

وكان هابيك قد خفف بالفعل من توقعاته بشأن الاجتماع، لكنه أشار إلى أن أغلبية دول مجموعة العشرين تريد أن مضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول 2030.

الأساطير تحجب حقيقة مستقبل الطاقة المستدامة

أدير تيرنر

الاقتصادية

إن موجات الحر والفيضانات والجفاف في جميع أنحاء العالم هي نداء للصحوة. نحن بحاجة إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ما يقارب الصفر بحلول منتصف القرن. لفعل ذلك، علينا الانتقال إلى الطاقة الكهربائية قدر الإمكان، وإزالة الكربون من إمدادات الكهرباء، واستخدام الهيدروجين والطاقة الحيوية، واحتجاز الكربون في الاستعمالات التي لا يكون فيها الاستخدام المباشر للكهرباء ممكنا.

ينبغي أن تتوسع إمدادات الكهرباء العالمية نحو أربعة أضعاف، ويجب أن تنمو شبكات النقل من 70 مليون كيلومتر إلى نحو 200 مليون كيلومتر، ويجب علينا تعزيز السيارات الكهربائية من 25 مليون إلى أكثر من مليار. وهذا يعني زيادة كبيرة في معروض المعادن - حيث سيتم استخدام الليثيوم أكثر بسبع أضعاف سنويا مقارنة بـ2022، مع مضاعفة استخدام النحاس.

في مواجهة هذا التحدي، تتزايد المخاوف - من أن التعدين سيستخدم كميات هائلة من المياه الشحيحة، وأن ارتفاع أسعار الليثيوم سيجعل السيارات الكهربائية باهظة الثمن جدا أو أن الألواح الشمسية المهملة ستؤدي إلى كارثة في مكب النفايات. إننا بحاجة إلى فصل الأساطير عن المخاوف الحقيقية - وهذا ما يهدف إليه أحدث تقرير للجنة تحولات الطاقة.

هناك شيء واحد لا داعي للقلق بشأنه وهو الإمداد طويل الأجل. بالنسبة إلى جميع المعادن الرئيسة، تتجاوز الموارد المعروفة بسهولة إجمالي المتطلبات المستقبلية. يمكن أن تصل هذه الانبعاثات إلى 15-35 جيجا طن تراكمي من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدار الـ30 عاما المقبلة، ولكن هذا يقارن بنحو 40 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون يتم إنتاجه سنويا بوساطة نظام الطاقة القائم حاليا.

كما يمكن التعامل مع احتياجات الأرض والمياه. ما يقارب خمسة مليارات متر مكعب من المياه اللازمة سنويا لاستخراج المعادن الجديدة يقابلها 2700 مليار متر مكعب تستخدم في إنتاج الأغذية والألياف، وستشغل جميع مزارع الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومواقع المناجم المطلوبة أقل من 2 في المائة من مساحة الأرض المخصصة للزراعة. واستهلاك اللحوم الحمراء يهدد الغابات الاستوائية المطيرة في العالم، أما بطاريات السيارات الكهربائية لا تهددها.

بـدلا مـن ذلـك، هناك ثلاثة تحديات رئيسـة. الأول هو زيادة العرض بسـرعة كافية لتلبيـة الطلب المتزايد بسـرعة. هناك ما يكفي من مصادر النحاس والليثيوم لتلبية الاحتياجات العالمية في 2050، لكن الخطط المعلنـة بالفعـل للإمـداد لا تفـي بالطلـب المحتمـل فـي 2030. ويجب بناء مناجـم ومصاف جديـدة، وزيادة التدفقـات الماليـة إلـى الدول النامية، وإصلاح أنظمة التخطيط للسـماح بتطويـر بعض المناجم والمصافي فـي الدول الغنية.

ثانيا، يمكن أن تكون للتطورات الجديدة آثار بيئية محلية سلبية. إجمالا، سيتم تعويض الآثار السلبية وأكثر عبر وضع حد لتعدين الفحم ولكن هذا لن ينطبق على بعض المجتمعات المحلية. يمكن لممارسات التعدين والتكرير الأفضل أن تقلل الضرر بشكل كبير- ويجب أن تكون مطلوبة بموجب اللوائح التنظيمية المفروضة على منتجي المعادن ومستخدميها. كما ينبغي أن تشارك المجتمعات في الأرباح الناتجة، مع قبول التكاليف الإضافية الصغيرة كثمن للدفع من أجل مزيد من الإمدادات المستدامة.

لكـن يمكـن أيضـا تقليـل الآثار البيئية بشـكل كبير من خـلال الابتكار وإعـادة التدوير، ما يقلـل الحاجة إلى التعدين. قللت التصاميم الجديدة للبطاريات من احتياجات الكوبالت المستقبلية بنسبة 50 في المائة في خمسة أعوام فقط، وتستخدم الآن بطاريات فوسفات الحديد والليثيوم الخالية من النيكل في 40 في المائة من السـيارات الكهربائية - ارتفاعا من 7 في المائة في 2019، وبحلول 2040، يمكن أن يأتي أكثر من 50 في المائة من الليثيوم المسـتخدم في البطاريات الجديدة من إعادة التدوير. إن اللوائح التنظيمية تتطلب بشـكل متزايد إعادة التدوير الكامل لجميع مواد البطاريات.

ثالثـا، ينبغـي أن نبني سلاسـل توريد أكثر تنوعا. ما يقـارب 70 في المائة من الكوبالت يأتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و48 في المائة من النيكل يأتي من إندونيسـيا، و74 في المائة من الليثيوم المكرر يأتي من الصين، رغم أن موارد الليثيوم منتشـرة عبر العالم. إن تركز التعدين الكبير أمر لا مفر منه، كما أن الانفصـال التـام عن الصين سـيزيد التكاليف بشـكل كبير - ما يؤدي إلى إبطـاء التقدم نحو اقتصاد خال مـن الكربون. لكن سياسـات تقليل الاعتماد على الواردات منطقية، فهـدف الاتحاد الأوروبي لتوفير 40 في المائـة من إمـدادات المعادن المكررة محليا هو توازن معقول.

تجـب مواجهـة تحديـات إمـدادات المعادن وإدارتها بشـكل واضح. لكن يجب علينا أيضـا أن نرحب بالطبيعة المستدامة لنظام الطاقة الجديد. في نظام الطاقة الحالي، نحرق كل عام ثمانية مليارات طن من الفحم، و35 مليار برميل من النفط، وأربعة تريليونات متر مكعب من الغاز، منتجين نحو 40 مليار طن من مكافئ ثانـي أكسـيد الكربـون. في النظام الجديد، نسـتخرج كميات أقـل بكثير من المعادن الرئيسـة ونضعها في

هياكل تولد الطاقة الكهربائية النظيفة وتخزنها وتستخدمها، وبعد ذلك تصبح المواد جاهزة لفعل الشيء نفسه مرة أخرى العام المقبل أو يعاد تدويرها مرارا وتكرارا. إن هذا نظام متجدد بطبيعته، وكلما أسرعنا في بنائه كان ذلك أفضل.

«أوبك» تتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة 23 ٪ حتى 2045

الشرق الأوسط

توقع الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، هيثم الغيص، ارتفاع الطلب على الطاقة بنسبة 23 في المائة حتى عام 2045، بالنظر إلى النمو المتوقع في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في التعداد السكاني.

وقال الغيص، خلال اجتماع لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين في الهند: «تعتقد (أوبك) أن المستقبل يحتاج إلى رؤية للاستثمار في تحولات الطاقة التي تركز على نهج شامل، لجميع الناس وجميع أنواع الوقود وجميع التقنيات».

أضاف: «منظمة أوبك تتطلع إلى العمل من كثب مع مجموعة العشرين لتعزيز مستقبل الطاقة المستدامة للعالم».

خفض تحالف «أوبك بلس» إنتاجه من النفط في ظل الضبابية التي تحيط بالاقتصاد العالمي، وتباطؤ اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم وثاني أكبر اقتصاد عالمي.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، في هذا الصدد، إن تحالف «أوبك بلس» يتخذ ما يكفي من إجراءات من أجل استقرار سوق النفط.

أضاف: «أعتقد أن ما نقوم به في (أوبك بلس) كاف ونتعامل مع مسألة (العرض والطلب). نقوم بذلك نيابة عن جميع المنتجين في العالم ولصالح إيجاد توازن بين العرض والطلب لجميع المستهلكين أيضاً».

وقال للصحافيين عن التحالف الذي يضخ نحو 40 في المائة من الخام العالمي، إن دور «أوبك بلس» محوري

في إدارة سوق الطاقة من أجل مصالح كلا المنتجين والمستهلكين. ويضم «أوبك بلس» منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا.

من جانبه، أكد المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، أن الوكالة ستراجع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بناء على توقعات النمو الاقتصادي في الصين وبعض الدول الأخرى. وجدد التأكيد على أن وجهة نظر الوكالة تميل إلى توقعات بأن تشهد أسواق النفط شحاً في النصف الثاني من هذا العام.

وقال بيرول خلال الاجتماع، إن مراجعة توقعات الطلب «تعتمد إلى حد كبير على النمو في دول كثيرة في النصف الثاني من العام، لكن بشكل أساسي على توقعات النمو في الصين».

واصلت أسعار النفط الارتفاع بإيقاع بطيء في معاملات يوم الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، فوق 80 دولاراً للبرميل، فيما يظل سعر خام برنت أقل مما كان عليه قبل صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصينية المحبطة، التي صدرت قبل أسبوع.

غير أن سعر البرميل لا يزال مدعوماً بتراجع مخزونات النفط الأميركية وقرار كبار منتجي البترول - مثل المملكة العربية السعودية وروسيا - خفض الإنتاج طوعياً.

البيان الختامي لـ«طاقة العشرين»

أكد البيان الختامي لوزراء الطاقة في الدول الأعضاء بمجموعة العشرين في الهند، السبت، على «أمن الطاقة وسلاسل التوريد المتنوعة»، إذ أكد البيان على «أهمية ضمان أن تزايد الطلب على الطاقة يقابله إمدادات طاقة مستدامة وبأسعار معقولة».

وأشار البيان إلى «أهمية الحفاظ على التدفقات غير منقطعة للطاقة من مختلف المصادر والموردين... واستكشاف مسارات لتعزيز أمن الطاقة واستقرار الأسواق، بما في ذلك استثمارات شاملة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، بما يتماشى مع التنمية المستدامة والأهداف المناخية».

وسلّط البيان الضوء على أن «الوصول (للطاقة) بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع، واجب أخلاقي وحاجة إنسانية أساسية».

وأقر وزراء الطاقة في مجموعة العشرين، بوجود «تحديات متعددة الأبعاد في أسواق النفط، مثل: أمن الطاقة، والتقلبات العالية في (الإمدادات والأسعار)، واستخدام الطاقة كسلاح أحياناً (في إشارة إلى روسيا)، والاضطرابات والآثار المرتبطة بها في أسواق الطاقة، والتباطؤ الاقتصادي واستمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب جائحة (كوفيد 19-)».

وأشار البيان إلى دور مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، «كحل يساهم في حصول الجميع على الطاقة، والحاجة إلى تعزيز التعاون، والتمويل وبناء القدرات والمساعدة الفنية والشراكات وتقاسم التكنولوجيا بشروط طوعية ومتفق عليها، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية المختلفة لكل دولة».

وعرّج البيان على مساهمة قطاع الطاقة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، إذ أكد على «أهمية التمويل المتعلق بالمناخ والتدفقات المالية الخاصة به، التي تتسق مع مسار نحو انبعاثات منخفضة من غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع المناخ في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء عليها».

وحث المشاركون في هذا الصدد، الدول المتقدمة على أهمية الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول المتضررة من التغير المناخي، من خلال صرف 100 مليار دولار سنوياً.

الإمارات تحض الدول على الانضمام إلى «تعهد التبريد العالمي»

الشرق الأوسط

دعا وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس المعيَّن لمؤتمر الأطراف (كوب 28) سلطان الجابر، جميع الدول للانضمام إلى «تعهد التبريد العالمي»، وهو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئاسة مؤتمر الأطراف، تم الإعلان عنها في وقت سابق من العام الحالي.

وتتعاون مبادرة «تعهد التبريد العالمي»، عن قرب مع كل من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا»، ومنظمة الطاقة المستدامة للجميع (SEforAll) الدولية، بهدف توفير التبريد وإتاحته للمجتمعات الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ؛ خصوصاً في دول الجنوب العالمي والدول الجزُرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً، لحمايتها من شدة الحرارة، والحفاظ على الطعام واللقاحات والأدوية من التلف.

وجدد الجابر في كلمة ألقاها خلال مشاركته بجلسة حوارية رفيعة المستوى حول أنظمة التبريد المستدام أقيمت ضمن فعاليات اجتماع مجموعة العشرين الخاص بالانتقال في قطاع الطاقة في ولاية غوا الهندية، التأكيد على التزامه تجاه دعم «تعهد التبريد العالمي»، وقال: «لا يمكننا توسيع نطاق التبريد إذا اكتفينا بالعمل التقليدي المعتاد، فمن دون سياسات تنظيمية فعالة، سيرتفع مستوى انبعاثات هذا القطاع بنسب تتراوح بين 7 في المائة و10 في المائة. والحل الأفضل لهذا التحدي هو العمل على انتقال سريع إلى أنظمة تبريد موفرة للطاقة وصديقة للبيئة والمناخ».

وأضاف: «من خلال التعاون والشراكة ومضاعفة الجهود، يمكننا تحويل تحدي التبريد إلى فرصة لتوفير التبريد لمن يحتاجون إليه، دون التعارض مع مساعي تحقيق انتقال منطقي وعملي ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة».

ولفت إلى أزمة التبريد لدى الدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ بوصفها مسألة تتعلق بالعدالة

المناخية، وقال: «الغذاء والدواء يعتمدان على التبريد، وهذا موضوع مهم في صميم جهود التخفيف من تداعيات تغير المناخ والتكيف معها. إن التبريد أيضاً مسألة مرتبطة بالعدالة المناخية، لأن المجتمعات والأسر ذات الدخل المنخفض تتعرض لتأثيرات الحرارة بشكل غير متكافئ».

وأضاف: «العالم يزداد احتراراً، لذا، يعد التبريد المستدام عاملاً حاسماً في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والحماية من الإجهاد الحراري، وتمكين زيادة الإنتاجية، وتقليل إهدار الطعام، وتعزيز الحصول على الرعاية الصحية».

وأشاد الجابر بجهود كل من وزير التعاون الإنمائي والسياسة المناخية العالمية الدنماركي دان يورغنسن، ووزير العلوم والتكنولوجيا الهندي جيتندرا سينغ، في التزامهما بقيادة جهود العمل في موضوع التبريد، داعياً جميع الدول إلى توحيد الجهود والانضمام إلى تعهد التبريد.

وقال الجابر إنه تماشيا مع رؤية القيادة في دولة الإمارات، تركز رئاسة المؤتمر على التعامل مع التحديات بذهنية إيجابية لتخلق منها فرصاً واعدة، وتحرص على تعزيز التعاون مع الأصدقاء والشركاء في أنحاء العالم لدعم العمل الجماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

وكان الجابر أعلن في وقت سابق من شهر يوليو (تموز) الحالي، عن خطة مؤتمر كوب 28 التي تستجيب للحصيلة العالمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف اتفاق باريس عبر أربع ركائز هي: تسريع تحقيق انتقال منطقي وعملي وعادل في قطاع الطاقة، وتطوير آليات التمويل المناخي، والتركيز على الحفاظ على البشر والحياة وسُبل العيش، ودعم هذه الركائز السابقة من خلال احتواء الجميع بشكل تام.

وتوفر المبادرة حوافز للحكومات وكل المعنيين للعمل على توفير التبريد المستدام ضمن خمسة مجالات: حلول التبريد القائمة على الطبيعة، وزيادة كفاءة الأجهزة الكهربائية المنزلية، وتوفير التبريد للأغذية واللقاحات، وتبريد المناطق، و«خطط عمل التبريد الوطنية».

واختتم الجابر كلمته قائلا: «إن تعهد التبريد العالمي يتيح لنا فرصة استثنائية للاستجابة بشكل جماعي لتحدي التبريد، خاصة أن هذا التعهد يهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة وتوسيع نطاق التبريد المستدام، وقد اكتسب مزيداً من الزخم بانضمام أكثر من 20 دولة إليه حتى الآن، من بينها الهند والدنمارك، ولا نزال في بداية الطريق وعلينا القيام بكثير من العمل، لذلك، أوجه دعوة مفتوحة إلى جميع الدول للانضمام إلى تعهد التبريد العالمي استعداداً لكوب 28».

المملكة تخفض انبعاثات القطاع الصناعي 65 ٪

المدينة

تخطط المملكة لخفض الانبعاثات الناجمة عن القطاع الصناعي بنسبة ٪65 بحلول عام 2050.

وتهدف هذه الخطة إلى ضمان زيادة نسبة المنشآت الصناعية التي تتبنى ممارسات الاقتصاد الدائري، إلى ٪50 على الأقل من إجمالي المنشآت الصناعية في دول الخليج خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي هذا الإطار، أطلقت المملكة مجموعة من المبادرات عبر القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي خاصة، من بينها الانتقال إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة و إدارة عمليات التصنيع على نحو مستدام.

وتتضمن الخطط تبني حلول التخزين الخضراء وتعديل شبكة الطرق المستخدمة لأعمال الشحن والتوزيع، والاعتماد على ناقلات وشاحنات حديثة تستهلك الوقود بكفاءة عالية مع استبدال البلاستيك ذي الاستخدام الواحد بمواد صديقة للبيئة.

وتعمل المملكة بوتيرة متصاعدة على اتخاذ تدابير جديدة لخفض استخدام المياه العذبة في القطاع الصناعي والتوسع في مياه الصرف الصناعي المعالجة، لتشكل ٪70 من إجمالي كميات المياه المستخدمة فيها بحلول عام 2030.

وقال عامر الحاج شاهين، مدير أول في قطاع خدمات الطاقة والمرافق في "آرثر دي ليتل" الشرق الأوسط: تعتبر التنمية المستدامة في القطاع الصناعي من أهم المجالات التي يجب التركيز عليها من قبل الشركات الخاصة والجهات الحكومية، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد الضغوطات التنظيمية، وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلكين.

وتسعى المملكة لتعزيز مستويات التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة، عبر تحديد أفضل الممارسات

في هذا الإطار، وإطلاق المبادرات المبتكرة، وتعزيز عمليات تبادل المعرفة.

ووفقاً للتقرير، تعمل المملكة على تعزيز التعاون وتوحيد الجهود على مستوى منطقة مجلس التعاون الخليجي، بهدف تحقيق غايات التنمية المستدامة في القطاع الصناعي ومواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية التي تشهدها دول المنطقة. ويهدف هذا التعاون الى اتباع الإستراتيجيات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، واعتماد أفضل الحلول لإدارة النفايات، وتعزيز الوعي بأهمية الإستدامة في القطاع الصناعي.

القطاع الصناعي والاقتصاد الأخضر

11 ألف منشأة

خفض انبعاثات القطاع الصناعى بنسبة 65 ٪

50٪ من المنشآت إلى الاقتصاد الدائري للكربون

التوسع في مياه الصرف الصحي المعالجة

تبني حلول التخزين الخضراء

تعديل شبكة الطرق المستخدمة لأعمال الشحن.

الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

اعتماد أفضل الحلول لإدارة النفايات.

تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في القطاع الصناعي.

هيلنيك شيبنج: التعاون بين السعودية واليابان قد ينتج «طفرة» في الطاقة الخضراء

د. نورهان عباس

اليوم

ألقى موقع «هيلنيك شيبينج» العالمي على توطيد العلاقات الكبير بين السعودية واليابان على صعيد الطاقة الخضراء، مؤكداً آن التعاون بين العملاقتين الآسيويتين قد ينتج عنه «طفرة» في هذا القطاع.

وقال: «الزيارات الدولية الأخيرة لقادة دول ووزراء ومسئولين رفيعي المستوى من اليابان إلى السعودية أبرزت مكانة وقوة المملكة، والمستقبل الذي يمكن أن تشارك فيه لتحقيق التحول الأخضر».

واعتبر موقع «فويس أوف أميركا» أن المملكة الملاذ الآمن للدعم والتغذية بالاستثمارات لشريحة متنامية من الدول، وذلك لأنها تعمل على تنويع استثماراتها الواسعة في الخارج.

وأضاف الموقع، في الموضوع الذي ترجمت «اليوم» أبرز ما جاء فيه، أن السعودية بوصفها إحدى دول مجموعة العشرين، وأكبر مصدر للنفط في العالم، ستواصل تعاونها مع اليابان في مجالات مثل صادرات النفط الخام والهيدروجين.

ونقل الموقع عن وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، إن المملكة العربية السعودية، المسؤولة عن 40 في المائة من واردات اليابان من النفط، وستضمن أمن الإمدادات إلى الدولة الآسيوية المتعطشة للطاقة.

كما أكد الموقع على أهمية التعاون المشترك بين البلدين في مجال الهيدروجين النظيف وتطبيقاته، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتطبيقات «اقتصاد الكربون الدائري».

وخلال الشهر الماضي، اتفقت اليابان، رابع أكبر مستورد للخام في العالم، وأوبك على إقامة حوار بين كبار

المسؤولين لمعالجة مخاوف طوكيو المتعلقة بأمن الطاقة.

وتتطلع اليابان إلى تعزيز أمن الطاقة لديها من خلال الدخول في اتفاقيات طويلة الأجل للغاز الطبيعي المسال وإضافة المزيد من الموارد المتجددة إلى مزيج الطاقة الإجمالي لديها.

ومن المقرر أن تشتد المنافسة العالمية على شحن الغاز الطبيعي المسال هذا العام مع انتعاش الاقتصاد الصيني وتخزين أوروبا المزيد من الغاز الطبيعي قبل الشتاء المقبل.

وفي العام الماضي، وقعت المملكة العربية السعودية واليابان اتفاقيات جديدة تركز على الاقتصاد الدائري للكربون ومجالات إعادة تدوير الكربون وتغطي مجالات أخرى مثل الهيدروجين الأخضر ووقود الأمونيا ومشتقاتها.

كما تهدف أرامكو إلى إنتاج ما يصل إلى 11 مليون طن من الأمونيا الزرقاء سنويًا بحلول عام 2030 وتعمل حاليًا على تطوير قدرات احتجاز الكربون والهيدروجين.

سوق الغاز الطبيعي تشهد تقلبات أكثر من النفط

أحمد مصطفى

اندبندنت

تراجعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا الأسبوع الماضي مع انتهاء أعمال الصيانة وزيادة إمدادات الغاز من النرويج التي شهدت أعمال صيانة لعدد من حقول الغاز الطبيعي فيها.

وتعد النرويج أكبر منتج ومورد للغاز الطبيعي في أوروبا وتعتمد بريطانيا ودول أوروبية عدة عليها بعد حظر استيراد الغاز الطبيعي من روسيا ضمن العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو نتيجة الحرب في أوكرانيا.

وفي السواق الأوروبية الأسبوع الماضي انخفض سعر عقود الغاز الطبيعي القياسي إلى 25.22 يورو (28.32 دولار) للميغاواط/ ساعة، على رغم أن موجة الحرارة في النصف الجنوبي من أوروبا أدت إلى زيادة الطلب، إلا أن ضعف الطلب على الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية ضغط على الأسعار نزولاً.

وبعد ارتفاعها في الوقت المقابل من الشهر الماضي، فقدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا نسبة 22 في المئة مع عودة الإمدادات من النرويج بقوة.

وكانت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفعت في المتوسط في شهر يونيو (حزيران) الماضي، بعد تراجعها المستمر على مدى ستة أشهر تقريباً.

ووصلت الأسعار في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الماضي إلى أعلى مستوى لها عند 41.15 يورو (45.81 دولار) للميغاواط/ ساعة.

إلى ذلك تشهد سوق الغاز الطبيعي العالمية اضطرابات، ربما أكثر من سوق النفط العالمية، إلا أن المجال

الإعلامي غالباً ما يركز على سوق النفط التي تحظى باهتمام أكثر، ربما لاعتبارات سياسية أكثر منها تتعلق بأساسات السوق من عرض وطلب.

انخفاض الطلب الأوروبي

ومن أسباب انخفاض الأسعار ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي النرويجية الأسبوع الماضي بنحو 60 مليون متر مكعب يومياً، لتصل إلى 318 مليون متر مكعب يومياً مع انتهاء عمليات الصيانة.

وكانت تلك الأعمال تم تمديدها شهراً عن جدول مواعيدها الطبيعي مما سبب اضطراباً في السوق الأوروبية للغاز الطبيعي.

ومما زاد أيضاً في تقلب الأسعار ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية في تقريرها ربع السنوي عن سوق الغاز الطبيعي الأسبوع الماضي، بعدما توقعت انخفاض الطلب في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبية عام 2023، إذ قدر التقرير هبوط الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة سبعة في المئة بمعدل سنوي إلى 489 مليار متر مكعب، مقارنة بالتقدير السابق للوكالة في تقريرها الصادر في مايو (أيار) الماضي، أن يتراجع الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بنسبة خمسة في المئة ليصل إلى 498 مليار متر مكعب، وكان ذلك أيضاً خفضاً لتوقعات الطلب عن تقرير الوكالة مطلع العام في فبراير (شباط) 2023 الذي رجح أن يكون الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي عند 505 مليارات متر مكعب.

وعلى رغم احتمالات ارتفاع الطلب نتيجة درجات الحرارة هذا الصيف، إلا أن تقرير وكالة الطاقة الدولية توقع تراجع الطلب الاستهلاكي على الغاز بنسبة أربعة في المئة، كما توقع انخفاض معدلات حرق الغاز في محطات توليد الطاقة بنسبة 15 في المئة في الأقل، ويعود ذلك في قدر منه لزيادة استخدام مصادر طاقة متجددة في توليد الكهرباء.

ورجح تقرير الوكالة أن ينمو «الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي في العام المقبل 2024 بنسبة 1.5 في المئة، إذ لن يكفي استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لتعويض زيادة استعمال الغاز في

قطاعات أخرى»، كما ترقب استمرار تعافي استخدام الغاز الطبيعي في الصناعة على رغم أنه سيستمر أقل من معدلاته قبل الأزمة، أي الحرب في أوكرانيا وفرض العقوبات على روسيا.

وشهد النصف الأول من العام الحالي بالفعل انخفاض الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بنسبة 10 في المئة في المتوسط، أي بأكثر من 30 مليار متر مكعب.

وكان التراجع الأكبر للطلب الأوروبي على الغاز في الربع الأول من العام، إذ هبط بنسبة 13 في المئة قبل أن يتعافى قليلاً لتصبح نسبة الهبوط عند 10 في المئة في الربع الثاني.

تعويض الإمدادات

من أهم ما جاء في تقرير وكالة الطاقة الدولية في شأن إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا ارتفاع نصيب الغاز الطبيعي المسال من تلك الإمدادات، ويشار إلى أن أسعار الغاز الطبيعي المسال أعلى من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب، كما أن نقله واستخدامه أكثر كلفة.

ومع أن إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا انخفضت بشكل عام في النصف الأول من هذا العام بنسبة 13 في المئة بسبب توقف بعض إمدادات الغاز من روسيا عبر خطوط الأنابيب، إلا أن نصيب الغاز الطبيعي المسال من الإمدادات الأوروبية ارتفع ليشكل نسبة 40 في المئة من إجمالي تلك الإمدادات وهي نسبة تساوي ما كانت توفره روسيا من إمدادات الغاز لأوروبا قبل الحرب وفرض العقوبات وحظر استيراد الطاقة من موسكو.

وأضاف تقرير الوكالة «يواصل الغاز الطبيعي المسال زيادة نصيبه من السوق وأصبح يشكل نسبة 40 في المئة من استهلاك أوروبا من الغاز في النصف الأول من العام، إلا أن روسيا ما زالت تمد أوروبا بقدر من الغاز عبر خطوط الأنابيب وتقتصر تلك الإمدادات الآن على الخط الذي يمر عبر أوكرانيا من نقطة «سودجا» والجزء الأوروبي من خط الأنابيب «ترك ستريم»، وتصل تلك الإمدادات حالياً إلى 2 مليار متر مكعب في الشهر.

مجموعة الـ20 تفشل في التوافق حول الوقود الأحفوري وإدانة روسيا

اقتصاد الشرق

ختُتم اجتماع وزراء طاقة مجموعة العشرين في الهند دون التوصل إلى اتفاق بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وسط تقدّم بطيء لدبلوماسية المناخ قبل الاجتماعات الرئيسية العام الجاري.

برغم اتفاق بعض الدول على الحاجة إلى التقليص التدريجي للاستخدام المستمر للنفط والغاز؛ جادل بعضهم الآخر بأنَّ المخاوف بشأن الانبعاثات يمكن تبديدها من خلال تقنيات إزالة الكربون، وفقاً للوثيقة الختامية للاجتماع.

قال وزير الطاقة الهندي راج كومار سينغ للصحفيين بعد الاجتماع: «شعرت دول من الشرق الأوسط أنَّ مخاوف الانبعاث يمكن تهدئتها من خلال تقنيات مثل احتجاز الكربون، واستخدامه، وعزله، أو تقنيات تخفيض أخرى. وكلا المسارين جيد».

أضاف: «بشكل عام، اتفق جميع الأعضاء بشأن الحاجة إلى معالجة تغيّر المناخ».

استهدفت المحادثات التي جرت اليوم السبت في مقاطعة غوا الساحلية، تحديد سبل انتقال الطاقة قبل اجتماع قادة مجموعة العشرين في سبتمبر المقبل، و»كوب 28»، المقرر انعقاده في ديسمبر بدبي.

اجتماع وسط طقس قاسٍ

اجتمع الوزراء في الوقت الذي تضرب فيه ظروف الجو القاسية أجزاء من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، بما في ذلك موجات الحر التي غيّرت أرقام درجات الحرارة القياسية المسجلة سابقاً، وأودت بحياة أشخاص في الهند وأماكن أخرى. دفع ذلك إلى تسريع وتيرة العمل المناخي، وحثّ الدول على الالتزام بالعمل بشكل أكبر من أجل تقليص درجات الحرارة المرتفعة عالمياً إلى 1.5 درجة مئوية.

قال مبعوث المناخ الأميركي جون كيري إنَّ المحادثات التي جرت الأسبوع الماضي بين الولايات المتحدة والصين -باعتبارهما أكبر دولتين مصدّرتين للانبعاثات في العالم- قد أخفقت في إحراز تقدم رئيسي، على الرغم من أنّ القوتين ستسرعان مناقشاتهما، حيث توصلتا إلى عددٍ من نقاط التوافق بشأن الحاجة إلى خفض استهلاك الفحم.

لم يتمكن المسؤولون المجتمعون في غوا أيضاً من الاتفاق على لغة انتقاد مشتركة لروسيا بسبب غزوها لأوكرانيا في عام 2022، الأمر الذي أحدث اضطرابات بسلاسل التوريد عالمياً، وأضرّ بإمدادات الطاقة لدى العديد من الدول.

هجوم ألماني على روسيا

من جانبه، شنّ وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك هجوماً على النائب الأول لوزير الطاقة الروسي بافيل سوروكين بسبب ترويجه نظرة مضللة بشأن أصول أزمة الطاقة، والحرب في أوكرانيا بشكل عام.

حضر هابيك، الذي يشغل أيضاً منصب وزير العمل المناخي، الاجتماع باعتباره المحطة الأخيرة في رحلة استغرقت ثلاثة أيام إلى الهند، ترأس خلالها وفداً من المشرّعين وقادة الأعمال الألمان.

قال وزير الاقتصاد الألماني إنّ كلاً من روسيا والسعودية قد اعترضتا على اتفاق لمضاعفة استطاعة توليد الطاقة المتجددة بمقدار ثلاث مرات بحلول عام 2030، ومنعت الصين زيادة التعاون في مجال المواد الخام الجوهرية.

وفقاً لوثيقة الاجتماع؛ فقد ساد توافق أيضاً بشأن حشد تمويل منخفض التكلفة لانتقال الطاقة، وتطوير تقنيات مثل الهيدروجين النظيف، وتخزين الطاقة، فضلاً عن توفير وصول عالمي إلى الطاقة.

اتفقت المجموعة أيضاً على إيلاء اهتمام للهيدروجين الأزرق بالقدر نفسه من الاهتمام بالهيدروجين الأخضر.

مبيعات السيارات الكهربائية والطلب على النفط.. أنس الحجي يفضح المغالطات الإعلامية

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن مبيعات السيارات الكهربائية تشهد تضليلًا إعلاميًا كبيرًا في المدة الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات.

وأضاف الحجي، في حلقة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، قدّمها في مساحات تويتر بعنوان «مستقبل الطاقة بين الواقع والأحلام والتضليل الإعلامي»، أن الأسبوع قبل الماضي شهد بدء إعلان شركات تصنيع السيارات بياناتها للربع الثاني من العام، والذي شهد تضليلًا إعلاميًا كبيرًا.

وتابع: «بالطبع تشمل هذه البيانات مبيعات السيارات الكهربائية والتقليدية بالتفصيل لكل نوع وكل نموذج، وهذه البيانات متاحة للجميع، ولكن وسائل الإعلام التي تميل إلى اليسار ولديها خطة، نشرت هذه التقارير بطريقة خاصة تحمل الكثير من المغالطات».

وأوضح أن المعلومات المنشورة كانت صحيحة، ولكنهم نشروا أرقام السيارات التي تسير بالبنزين والديزل بالكامل كما هي أرقام ونسب، مثلا زادت مبيعات شركة فورد بمقدار 30 ألف سيارة في الربع الماضي، وهذا يمثّل زياده 9٪، فذكروا الرقم والنسب، ولكن عند الحديث عن مبيعات السيارات الكهربائية ذكروا النسب فقط.

التضليل الإعلامي في «نسب المبيعات»

يقول الدكتور أنس الحجي، إن وسائل الإعلام، عندما تناولت بيانات مبيعات السيارات الكهربائية لجأت إلى التضليل، إذ تجاهلت الأرقام وذكرت النسب فقط، وهنا يبرز التحيز الكبير.

وأضاف: «هناك مشكلة كبيرة في ذلك، ومثال عليها ما حدث أمس، عندما ذكروا أن سيارات تويوتا الكهربائية زادت مبيعاتها بنسبة ٪745 في الربع الثاني، والأمر نفسه مع مبيعات سيارات فورد الكهربائية، التي قالوا، إنها زادت بنسبة ٪150».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن الأزمة هنا، ومثال عليها نشر معلومات عن زيادة مبيعات فورد من السيارة «بيك أب» بنسبة ٪100، التي يستهلك طرازها العادي البنزين بكثرة، لذلك فإن البديل الكهربائي من شأنه أن يؤدي إلى خفض الطلب على النفط».

ولكن وسائل الإعلام، وفق الحجي، لم تذكر أرقام مبيعات فورد من هذه الشاحنة، لأن مبيعاتها الإجمالية لم تتجاوز 900 شاحنة، واكتفوا بذكر النسبة ليقولوا، إنها شهدت زيادة كبيرة، وبالنسبة إلى مبيعات السيارات الكهربائية لشركة تويوتا التي قالوا، إنها زادت بنسبة ٪745، أي أكثر من 7 أضعاف، نجد الأرقام تقول، إنها باعت 1961 سيارة فقط.

ولفت إلى أن وسائل الإعلام تذكر النسب فقط، بهدف إقناع الناس بأن هناك إقبالًا شديدًا على السيارات الكهربائية، وبالطبع أنصار هذه السيارات يأخذون هذه النسب ويروّجون لها، ويذهب خبراؤهم لإلقاء محاضرات في الخليج ودول أوروبا عن هذه النسب الهائلة والزيادة الكبيرة في مبيعات السيارات الكهربائية.

وأشار إلى أن هؤلاء المحاضرين يتحدثون عن ضرورة شراء السيارات الكهربائية، ولكنهم لا يقولون بأن هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، ومن ثم سيؤدي إلى انهيار أسعار النفط، فتنهار اقتصادات دول الخليج.

السيارات الكهربائية والطلب على النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن مبيعات السيارات الكهربائية من إنتاج تويوتا، التي بلغت 1961 سيارة، لا يمكن أن تؤثّر في الطلب على النفط، وحتى عندما يتحدثون عن مبيعات شركة تيسلا يقولون، إنها 500 ألف سيارة في الربع الثاني من 2023، فتأثيرها في الطلب على النفط أقلّ بكثير مما يتوقعون -أيضًا-.

وأشار أنس الحجي إلى أن هناك مبالغة من وسائل الإعلام، فيما يتعلق بطريقة طرح الموضوع، لا سيما أنهم عند مناقشتهم تجد أن الأرقام صحيحة، ولكنهم اكتفوا بذكر النسب بعيدًا عن الأرقام، وهذا يجعل مهمة «منصة الطاقة» صعبة جدًا، إذ تعاني مع بعض القرّاء، الذين يشعرون أن كلام الصحف الأجنبية صحيح، والعربي غير صحيح، لأن الأجنبي قال، إن الزيادة ٪745، ولا يعرفون أن الأمر سهل جدًا.

وأضاف: «نحن عندما نتكلم عن مبيعات السيارات الكهربائية من تيسلا بمقدار 500 ألف سيارة، فهناك إشكالات عدّة، الأولى أن البيانات تُظهر -سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة- أن عدد الأميال -في المتوسط- التي تسيرها هذه السيارات أقلّ، بعبارة أخرى أن الناس يستعملونها أقلّ من سيارة البنزين».

ومن ثم، وفق الحجي، فإن المتوسط -مثلًا- في أميركا من 10 إلى 12 ألف ميل سنويًا للسيارة العادية، وإلى الآن يقولون، إن السيارات الكهربائية تستعمَل بحدود 800 ميل، ومن ثم من الصعب إعطاء رقم محدد لانخفاض الطلب على النفط، ونتيجة ذلك فإن الـ500 ألف سيارة هذه أثرها في أسواق النفط 12 إلى 17 ألف برميل فقط.

وأردف: «لو نظرنا إلى ما يسمى (البراميل المفقودة)، وهو الخطأ في حسابات إدارة معلومات الطاقة الأميركية في الحسابات الأسبوعية، عندما يقدّرون الطلب والعرض لا يتساويان، ومن ثم هناك خطأ يُحسَب ويوضَع في المعادلة ليتساوى الطرفان، هذا الخطأ فقط في المعادلة أكثر من 100 ضعف آخر مبيعات تيسلا في الطلب على النفط خلال الربع الثاني».

شكراً